المحكمة الدستورية المصرية توقف تنفيذ حكمين ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية

السيسي عن اتفاقية تيران وصنافير: الموضوع «انتهى» حقوق الناس ترد مش بالحروب

أصدرت المحكمة الدستورية العليا في مصر قراراً بوقف تنفيذ كل الأحكام الصادرة من القضاء الإداري والقضاء المستعجل بشأن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والنظام السعودي والتي تتنازل بموجبها مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للنظام السعودي.

ويمهد قرار المحكمة الطريق أمام تصديق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الاتفاقية وبالتالي تسليم الجزيرتين للنظام السعودي.

وقال القاضي سليم رجب المتحدث باسم المحكمة الدستورية العليا لوكالة «فرانس برس»: «إن رئيس المحكمة أصدر أمراً وقتياً بوقف تنفيذ كل الأحكام الصادرة بشأن اتفاقية تيران وصنافير من محاكم القضاء الإداري ومن محكمة الأمور المستعجلة».

وأثار قرار الحكومة المصرية في نيسان من العام الماضي بشأن سيادة السعودية على جزيرتي تيران وصنافير موجة من الاحتجاج بين المصريين ما دفع العديد من المحامين إلى رفع دعاوى قضائية للتأكيد على أحقية مصر بالسيادة عليهما.

وأصدرت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري في مصر الثلاثاء قراراً أبطلت بموجبه أحكاما قضائية سابقة تؤيد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال مأدبة إفطار الثلاثاء، قد أكد أن ترسيم الحدود مع السعودية بشأن جزيرتي «تيران وصنافير»، موضوع قد انتهى، وليس للسلطات المصرية ما تخفيه.

وقال السيسي: إن مصر دولة تحترم القانون، وإن الدول لا تقاد إلا بالقانون الداخلي أو الدولي، وبالحقائق وليس بالهوى ولا المزاج.

وأضاف السيسي: «لا يجب أن نشكك في بعضنا البعض.. نحن في مهمة لإنقاذ وطن.. الخطر مازال قائماً، ونحن على أتم الاستعداد.. نريد أن نغير الواقع للأفضل».

وعرج قائلاً بالعامية المصرية: «الموضوع خلص، لكن معندناش حاجة نخبيها، هي الناس عمرها ما شافت ناس شرفاء ولا إيه!.. في ناس عندها شرف مبيتباعش، حقوق الناس ترد ليها مش بالحروب».

واتخذت الاتفاقية، التي يتعين أن يصدق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسي، منحى آخر الأسبوع الماضي عندما أقرها البرلمان في الـ١٤ من حزيران الماضي.

وقال المستشار رجب سليم المتحدث باسم المحكمة لـ«رويترز»: «ما صدر ليس حكما ولكنه قرار وقتي.. قرار علاجي. ما صدر «قد» صدر من رئيس المحكمة وليس من المحكمة. سنده في هذا الكلام المادة ٣٢ من قانون المحكمة وهي المادة المتعلقة بالأحكام القضائية الصادرة من جهات قضائية متعددة ومتناقضة في نفس الوقت».

وأضاف «المادة قالت: ولرئيس المحكمة بناء على طلب ذوي الشأن أن يأمر بوقف تنفيذ أحد الحكمين المتناقضين أو كليهما. فهذه سلطة استثنائية انفرادية لرئيس المحكمة يمارسها بعيداً عن المحكمة ودون العرض على المحكمة. وهذا ما تم في هذا الأمر».

وتابع قائلاً إن قرار إيقاف التنفيذ سيستمر لحين صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا في دعوى تناقض الأحكام التي تنظرها.

وأضاف: «المحكمة الدستورية العليا في دعاوى تناقض الأحكام تنظر الجهة ذات الولاية. من هي الجهة ذات الولاية؟ قد ترى أن إحدى الجهتين ذات ولاية وقد ترى أن كلا الجهتين غير ذات ولاية. ممكن يكون من اختصاص جهة أخرى».

ورداً على سؤال عما إن كانت المحكمة ستنظر مضمون الاتفاقية ومدى دستوريته، قال المتحدث: «القضية المرفوعة أمامنا دعوى تناقض أحكاماً. كنا سننظر موضوع الاتفاقية لو كانت دعوى دستورية».

وأضاف: «هناك فرق بين اختصاصات المحكمة. دعوى دستورية: أن تبسط رقابتك على المحتوى الموضوعي للقانون المعروض عليك. تناقض أحكام: أنت ترى من المختص بغض النظر عن الموضوع. من المختص ولائياً بهذا الموضوع؟ ونرى ماذا قال الدستور».

وأوضح أنه يتعين على رافضي الاتفاقية أو المشككين فيها اتخاذ إجراءات قضائية أخرى وإقامة دعاوى تطالب بنظر دستورية الاتفاقية.

(سانا – أ ف ب – رويترز)

من احتجاج بعض المصريين على ترسيم الحدود بين القاهرة ووالرياض (عن الإنترنت)

مجلس الأمن يوافق على تعيين اللبناني غسان سلامة مبعوثا إلى ليبيا

وافق مجلس الأمن الدولي، الثلاثاء، على تعيين وزير الثقافة اللبناني السابق غسان سلامة، مبعوثاً جديداً للمنظمة الدولية إلى ليبيا، لينهي بذلك خلافا استمر أربعة أشهر.

وسلامة (٦٦ عاما) أصبح في ٢٠١٠ مديراً لكلية الشؤون الدولية في معهد باريس للدراسات السياسية ويدرّس أيضاً مادة العلاقات الدولية في المعهد.

وكان سلامة تولى بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ وزارة الثقافة اللبنانية ثم عين مستشاراً للامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان ومستشاراً لبعثة الأمم المتحدة في العراق.

وأظهرت رسالة قدّمت لمجلس الأمن يوم السبت الماضي، أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، رشح يوم الجمعة سلامة أستاذ العلاقات الدولية وحل الأزمات في جامعة (ساينسز–بو) في باريس للمنصب رسميا.

ويجب أن يوافق المجلس بكامل أعضائه على تعيين أي مبعوث خاص للمنظمة الدولية، وقال دبلوماسيون أن أيا من أعضاء المجلس لم يعترض حتى نهاية المهلة التي حلّت مساء الثلاثاء.

وبدأ البحث عن خليفة لمارتن كوبلر، الدبلوماسي الألماني الذي كان ممثلا للأمم المتحدة في ليبيا منذ تشرين الثاني ٢٠١٥، في شهر شباط عندما رشح غوتيريش رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض للمنصب.

ورفضت الولايات المتحدة فياض بسبب جنسيته. وقالت السفيرة الأميركية نيكي هيلي: «الأمم المتحدة منحازة للسلطة الفلسطينية على حساب حليفتنا إسرائيل».

ووصف غوتيريش الرفض الأميركي بأنه «خسارة لعملية السلام الليبية وللشعب الليبي».

وقال دبلوماسيون أنه بعد هذا الرفض اعترضت روسيا وأعضاء آخرون في مجلس الأمن على مرشح بريطاني وآخر أميركي، ومددت فترة كوبلر في المنصب حتى نهاية حزيران الجاري.

وانزلقت ليبيا إلى أتون اضطرابات دامية وعاصفة، بعد الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي عام ٢٠١١، إذ تتنافس حكومتان وفصائل مسلحة على السلطة. وتكافح حكومة مدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس من أجل فرض سلطتها، وتقاتلها فصائل في شرق البلاد. ويحاول مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا التوسط من أجل إحلال السلام المفقود في البلاد.

روسيا اليوم– رويترز

ابن نايف لولي العهد الجديد: «أنا بارتاح.. الله يعينك»

العاهل السعودي يعيّن نجله الأمير محمد ولياً للعهد

عيّن العاهل السعودي الملك سلمان ابن عبد العزيز فجر الأربعاء نجله الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد بموجب أمر ملكي أعفى فيه الأمير محمد بن نايف من مناصبه كولي للعهد ونائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للداخلية، كما أعلن الديوان الملكي.

وقد اختار ٣١ من أصل ٣٤ عضواً في هيئة البيعة الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد.

وقال الديوان الملكي في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس): إن الأمير الشاب البالغ من العمر ٣١ عاماً، سيتولى بموجب الأمر الملكي منصبي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، مع الاحتفاظ بمنصبه السابق كوزير للدفاع.

كذلك عين الملك بمرسوم الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود في منصب وزير الداخلية.

هذا وقد سطع نجم الأمير محمد غداة تعيينه في منصب ولي ولي العهد قبل عامين، بعد أشهر قليلة من تسلم والده مقاليد الحكم إثر وفاة الملك عبد الله. وكان الأمير محمد مسؤولاً عن إدارة الحرب التي تقودها السعودية ضد اليمن ومسؤولاً كذلك عن وضع سياسة الطاقة وعن خطط لإعداد المملكة للمستقبل فيما بعد النفط.

ورأى مراقبون في هذه الخطوة تجريداً لمحمد بن نايف من صلاحياته بشكل تدريجي وإضعاف مراكز القوى الموالية له، إضافة إلى تلميع صورة محمد بن سلمان وتقديمه كملك مستقبلي في واشنطن.

وكان الملك السعودي نزع سلطة الإشراف على الإدعاء العام من ولي العهد محمد بن نايف. ورأت صحيفة نيويورك تايمز أن الخطوة متوقعة في سيناريو احتمال توريث الملك الحكم لابنه محمد.

ورأى خبراء سعوديون في وقت سابق أن الملك السعودي قد يقوم قريباً بتعيين نجله محمد ولياً للعهد، وسيحيل جانباً محمد بن نايف الذي يحظى بثقة ما يتم وصفهم بـ«أشباح» أميركا إلا أنه مع بداية عهد ترامب بدأت هذه الثقة تتقلص لدى البنتاغون.

كما نقل تقرير لمعهد واشنطن لشؤون الخليج في وقت سابق نيّة الملك السعودي التنازل عن عرشه لمصلحة ابنه محمد، ضمن خطة تقضي أيضاً بعزل ولي العهد ووزير الداخلية محمد بن نايف.

ويذكر أن «هيئة البيعة» تُعنى باختيار ولي العهد بأكثرية أعضائها، وأنشئت بعد إجراء إصلاح عام ٢٠٠٦ من أجل تأمين انتقال سلمي للسلطة في المملكة.

وتضمن الأمر الملكي أيضاً بحسب وكالة «واس» تعديلاً في النظام الأساسي للحكم، وجاء في الأمر الملكي «تعدّل الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم لتكون بالنص الآتي: «يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً ووليا للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس». وبتعديل هذه الفقرة لن يتمكن الأمير محمد من توريث أحد أبنائه.

إلى ذلك تناقل ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي شريطاً مصوراً يظهر بن نايف وهو يخاطب ولي العهد الجديد في قصر الصفا بمكة بالقول «نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله في المنشط والمكره.. الله يعينك.. أنا بارتاح الحين (الآن) وأنت الله يعينك.. موفقين إن شاء الله». ورد ولي العهد الجديد بالقول «لا نستغني عن توجيهاتكم».

(الميادين - واس - أ ف ب)

ولي العهد المعين الأمير محمد بن سلمان

وثائق مسربة.. كبار أمراء آل سعود حذروا الملك من تنصيب ابنه خلفاً له

الإعلام الإيراني: اختيار محمد بن سلمان ولياً للعهد «انقلاب ناعم»

وصفت وسائل الإعلام الإيرانية أمس الأربعاء اختيار الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في السعودية «بالانقلاب الناعم».

وكتب التلفزيون الإيراني في عنوان على موقعه على الإنترنت «انقلاب ناعم في السعودية / الابن يصبح خلفاً لوالده».

إلى ذلك كشفت عريضة مسربة وجهها كبار أمراء آل سعود إلى الملك سلمان، اعتراضاً على عزل ولي العهد الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، وتعيين ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بدلاً منه.

وأتت هذه التسريبات الثلاثاء في ظل الحديث عن انقسامات وخلافات بين أوساط العائلة الحاكمة في المملكة السعودية.

ويوضح التسريب الذي تناقله مغردون على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قبل عزل بن نايف بساعات، وثائق صدرت، في كانون الأول السابق، عن مكتب الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي العهد السابق وقع عليه ٢١ من كبار أمراء الأسرة الحاكمة في المملكة.

وحسب التسريب، تم تقديم العريضة إلى الملك سلمان بن عبد العزيز، ورفضت إجراءات محتملة بتصعيد محمد بن سلمان لولاية العهد.

واعترض الموقعون على ما وصلهم من معلومات، تفيد بإنابة الأمير محمد بن سلمان في إدارة شؤون الدولة، ورعاية مصالح الشعب، على أن يبقى الملك سلمان محتفظا بلقب «خادم الحرمين الشريفين»، بحسب قولهم.

محذرين من أن هذه الخطوة من شأنها تفكيك لحمة الأسرة، وجلب مستقبل غامض، معتبرين أن مثل هذه الخطوة «مخالفة لنظام البيعة في الأسرة الحاكمة».

ومن أبرز الموقعين على العريضة، التي وقعت في ٥ ربيع الأول ١٤٣٨ (٤ كانون الأول ٢٠١٦)، الأمراء «بندر بن سلطان، ومتعب بن عبد الله، وتركي الفيصل، والوليد بن طلال، ومحمد بن نواف، وخالد بن تركي»، وآخرون.

رويترز- العالم- الواقع نيوز

تيران وصنافير.. حين يكون الاقتصاد محدداً للسياسة

عبد المنعم علي عيسى

خلال زيارته الأولى للقاهرة كمليك للسعودية في نيسان ٢٠١٦، أبرم سلمان بن عبد العزيز عشرات الاتفاقيات، كانت لإحداها إشكالية لا تزال تداعياتها قيد التواتر وليس من المقدر لها أن تقف عن نوسانها في وقت قريب، وقضت بـ«إعادة» جزيرتي تيران وصنافير إلى السيادة السعودية، وفي حينها قيل إن الرئيس عبد الفتاح السيسي قد قام بتكتيك بارع، فهو لم يكن يريد خسارة الاتفاقيات العديدة ذات الفوائد الجمة لبلاده، الأمر الذي يمكن أن يحدث لو رفض تلك الاتفاقية، وفي الآن ذاته فإن لديه العديد من السواتر التي يمكن له أن يختبئ وراءها أو يتعلق بتلابيبها لإنقاذه مما وقع فيه.

لربما بدا تواتر الأحداث مؤيداً لهذه الفرضية السابقة، ففي كانون الأول من العام الماضي أصدرت المحكمة الدستورية المصرية العليا قراراً ببطلان الاتفاقية سابقة الذكر، آنذاك كما تبين، كان قرار المحكمة الدستورية يمثل انعكاساً لحالة تردي العلاقات السعودية المصرية جراء اختلاف الرؤى في العديد من المسائل وعلى رأسها المسألة السورية، كانت تلك الحركة أشبه بحالة تجاذب في لعبة شد الحبل المحتدمة بين الرياض والقاهرة، لتتغير المناخات بين البلدين وتنقلب رأساً على عقب الأمر الذي يمكن رصده في قمم الرياض أيار الماضي، حيث مثل حضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تلك القمم انصياعاً مصرياً لزعامة سعودية كانت أولى تداعياتها جاءت في إصدار البرلمان المصري في ١٣ من الشهر الجاري قراراً بالتصديق على الاتفاقية التي تؤكد سعودية تيران وصنافير مرة واحدة وإلى الأبد.

هذا المسار يطرح العديد من الاستنتاجات والعديد من الأسئلة التي قد تكون ظاهرياً بلا أجوبة، فالمملكة السعودية مترامية الأطراف بل تملك مئات الجزر الشبيهة بجزيرتي تيران وصنافير، فما دواعي الإصرار على الاستحواذ بهما؟ وقد يقول قائل: إن الأمر يعود إلى موقعهما المهم الذي يتحكم بخليج العقبة، وقد استخدمهما الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر لإغلاق الملاحة أمام السفن الإسرائيلية في أيار ١٩٦٧ ما تسبب بحرب حزيران في العام نفسه إلا أن القول لا يصح في الحالة السعودية تحديداً، فالرياض بالتأكيد لا تملك النيّات ولا القدرة لإغلاق ذلك الخليج أمام أحد، فقرار من هذا النوع يتجاوز حجم وقدرات ودور المملكة السعودية.

من جهة أخرى قد يقول قائل: إن المسألة هي مسألة سيادة وطنية لا يمكن المساومة عليها، وهو قول أيضاً من السهل ضحده فالرياض لم تطالب وعلى مدى وقوع الجزيرتين تحت السيطرة الإسرائيلية بعودتهما إلى سيادتها، ثم إن هذا الأمر يمكن حله عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ولمصر تجربة مهمة في هذا السياق عندما لجأت إلى تلك المحكمة لاستعادة طابا من السيطرة الإسرائيلية، لكن مساراً من هذا النوع يحتاج إلى زمن قد يمتد لعقد إن لم يكن أكثر، ولربما يكمن هنا مربط الفرس فالاحتياج السعودي لهما هو حالة راهنة وبمعنى آخر فإن تيران وصنافير لازمتان للرياض الآن، وقد لا تكونان كذلك غداً أو بعد غد، ولتفسير هذه الحالة يمكن القول إن الرياض تبحث عن حلقة تضعها في العنق المصري لتستطيع عبرها قيادة مصر إلى حيث تريد خصوصاً لإدراكها أن ما تريده هو في الكثير منه يتنافى مع المصالح المصرية أو حتى مع متطلبات الأمن القومي المصري، ومن هنا فإن عامل الوقت هو عامل حاسم، وإذا ما أردنا إجراء مقاربة سريعة للخيارات المصرية أمام تلك المسألة يمكن القول إن القاهرة كانت أمام خيارين اثنين: الأول الذي يقضي بالذهاب بعيداً مع حالة المزاج الشعبي المصري ومع تطلعات القوى السياسية المصرية الرافضة لتلك الاتفاقية، والثاني هو اتخاذ قرار سياسي لا يتناسب مع تلك المناخات بل لا يضعها في اعتباراته، وفي الاستقراء فإن الخيار الأول سينتج عنه خسائر تبدو أكيدة في وقت تواجه فيه القاهرة أزمة اقتصادية هي الأقسى منذ العام ١٩٧٧، ما يعني الدخول في المجهول، ولربما كان من الصعب اتخاذه في ظل عدم وجود بدائل قادرة فعلاً على أن تملأ الفراغ الذي سينجم عن الخيار الثاني الذي سيؤدي إلى ضمان الحصول على المسكنات الاقتصادية الكفيلة بوقف تردي الوضع الاقتصادي المصري الراهن وصولاً إلى ضمان إسكات الشارع أو عدم انفجاره.

إن الخيار الثاني سيؤدي، فيما سيؤدي إليه، إلى وقوع «خوفو» المصري تحت ظل خيمة السعودية التي لن تستطيع منحه الظل الكافي، ليبدو المشهد كريكاتوريا ومن الصعب تسويقه، ناهيك عن أن هذه الحالة تكون عادة ذات آثار تراكمية يصعب لحظها بشكل دائم على الرغم من أن المصريين هم من اكتشفوا بعبقرية أحمد زويل كاميرا «الفيمتو ثانية» التي تستطيع رصد حركة الجزيئات في خلال أجزاء من المليون في الثانية.

قد يكون العامل الاقتصادي إحدى أهم ركائز استقرار ودوام الأنظمة وهو بالتأكيد ذو دور كبير في نزع فتيل العديد من المتفجرات التي يحتويها المجتمع المصري، ومن الضروري أن يكون له حيز كبير في حسابات الدولة، إلا أن السياسة عندما تصبح كلها رهينة الاقتصاد وحده أو يصبح هذا الأخير محركها الأساس، حتى لا تعود هناك محركات أخرى، عندها تصبح الأمور أقرب إلى إدارة شركات تجارية كبرى تبحث عن مصالحها، إلا أنها غير معنية بمسائل يفترض أن تكون الأنظمة القائمة هي التي تلقي بحمولاتها على أكتافها.

باختصار شديد، عندما تغيب الثوابت تماماً في سياسة أي بلد أو نظام، فإن ذلك يعتبر نذيراً استباقياً ببدء تلاشي الكيان بعد مروره بمرحلة تطول أو تقصر من الوهن، تعقبها صراعات تناحرية داخلية تؤدي إلى زواله.

الأزهر يكشف عن مشروع قانون لمكافحة الكراهية باسم الدين!

الوطن - وكالات

كشف شيخ الأزهر أحمد الطيب أمس عن تقدمه بـ«مشروع قانون تجريم الكراهية» إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وذلك في تماه مع ما تدعيه السعودية اليوم من مكافحة للإرهاب عقب استضافتها القمة العربية الإسلامية الأميركية التي حضرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشهر الماضي.

وبحسب ما نقل موقع «اليوم السابع» المصري فإن الطيب قال، في ختام احتفالية مصر بليلة القدر: «في غمار الأحداث الشاذة التي أصيب بها المجتمع المصري والفتاوى أيضاً التي لا تعبر عن الإسلام ولا عن الفقه ولا عن الشريعة التي درسناها تقدمنا بمشروع قانون ضد الكراهية ويجرمها، وتفضل الرئيس (السيسي) وطلبه من الأزهر وهو الآن في الرئاسة».

بدورها نقلت «الصفحة الرسمية للأزهر الشريف» على فيسبوك مشروع القانون الذي تضمن ١٦ مادة وثلاثة فصول، حيث بدا لافتاً فيه أن المادة الخامسة منه أكدت أن أحكامه تسري على كل شخص يرتكب خارج إقليم الدولة فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في الجريمة إذا وقع الفعل كله أو بعضه أو نتج أثره في إقليم الدولة».

وعلق مراقبون على هذه المادة بأنها تماه مع الموقف السعودي بعد «القمة العربية الإسلامية الأميركية» التي قادت السعودية بعدها بأسبوع حملة ضد قطر، حيث أكدت الرياض أن الدوحة تدعم الإرهاب في سورية وليبيا وفلسطين.

ورأى المراقبون أن هذا المشروع هو مقدمة للتدخل المصري في شؤون دول أخرى بزعم محاربة الإرهاب كما يجري في ليبيا، كما أن مصر قد تستخدمه في علاقاتها مع جيرانها وخاصة السودان.

ولعل ما يدعم هذه الفكرة هو ما جاء في مقدمة «المذكرة الإيضاحية للمشروع» التي ذكرت أنه «في إطار سعي الأزهر الشريف نحو مجابهة الفكر المتطرف في مصر والعالم أجمع، وفي ظل موجة عدائية من ثقافة الكراهية التي غزت عقولاً كثيرة (...) انطلق الأزهر الشريف من مسؤوليته الدينية والوطنية والعلمية والإنسانية ليضع بين أيدي الجهات المختصة مشروع قانون أطلق عليه «قانون مكافحة الكراهية والعنف باسم الدين».

القوات العراقية تقتحم قلب المدينة القديمة في الموصل

اقتحمت قوات مكافحة الإرهاب منطقة الجامع الكبير ومنارة الحدباء في قلب المدينة القديمة في الموصل وسط مواجهات ومعارك طاحنة.

ويأتي ذلك بعد إعلان الجيش العراقي الثلاثاء أنه يحاصر المدينة القديمة معقل تنظيم «داعش» في الموصل، بعد أن سيطر على منطقة تقع شمال المدينة. وجاء في بيان للجيش أن الفرقة المدرعة التاسعة سيطرت على حي الشفاء الذي يضم مستشفيات المدينة الرئيسة على الضفة الغربية لنهر دجلة. ويعني سقوط حي الشفاء أن القوات الحكومية المدعومة من التحالف الدولي أصبحت تحاصر المدينة القديمة الواقعة في النصف الغربي من الموصل بشكل كامل.

وتحافظ القوات في الموصل القديمة على خط سيطرتها الذي يشمل الجسر القديم ومناطق سوق الأربعاء وباب الطوب وشارع حلب والفنادق ومبنى المحافظة وكراج بغداد ورأس الجادة، كما تحافظ القوات على خط سيطرتها في الأحياء الأخرى جنوب الموصل القديمة والمتمثل في أحياء الدندان والدواسة والنبي شيت والعكيدات والجوسق والطيران والغزلاني والأغوات.

وأصبحت معركة السيطرة على المدينة القديمة هي أعنف المعارك في الهجوم المستمر منذ ثمانية أشهر لاستعادة الموصل معقل التنظيم الإرهابي في العراق وأكبر مدينة سيطر عليها التنظيم في البلاد.

وتبدي منظمات الإغاثة قلقها من حصار ١٠٠ ألف مدني نصفهم من الأطفال في المنازل المتهالكة بالمدينة القديمة وسط تناقص إمدادات الغذاء والماء والدواء والكهرباء.

وتشير تقديرات الجيش العراقي إلى أن عدد مقاتلي التنظيم الإرهابي في المدينة لم يعد يزيد على ٣٠٠ مقاتل من أصل نحو ٦ آلاف مقاتل كانوا في المدينة عندما بدأت حملة تحرير الموصل يوم ١٧ تشرين الأول الماضي.

وسيمثل سقوط الموصل نهاية فعلية للشطر العراقي من «دولة الخلافة» التي أعلنها أبو بكر البغدادي زعيم «داعش» في خطبة ألقاها من على منبر جامع النوري قبل ثلاث سنوات وتضم أجزاء من العراق وسورية.

وشهدت الجبهة الغربية تطوراً مهماً بنجاح عملية خاطفة للقوات العراقية سيطرت فيها على المثلث الحدودي مع سورية والأردن بجانب معبري الوليد والقصر الحدودي وطهرت نحو ٦٠ كم من خط الحدود باتجاه معبر القائم وقضاء عنه، وحققت تماساً مع القوات السورية ما بين البوكمال والتنف، بالتوازي مع هذه العملية تنفذ القوات المشتركة عمليات في شمال غرب بحيرة حديقة وفي جنوب قضاء عنه. يتوقع في الأيام القادمة استكمال التقدم باتجاه معبر تل صفوك غرب الموصل ليتم بشكل كامل تحرير كل مناطق الحدود العراقية السورية.

روسيا اليوم – الميادين

قوات عراقية تحاول التقدم نحو مدينة الموصل القديمة (أ.ف.ب)